مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٨٣

الجمعة، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان/السيدة أوبونغ – نتيري	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبا بامبو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي اليابان وجمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لمصادر حكومية مختلفة، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددا غير مسبوق من القذائف التسيارية وأنواع أخرى من المنظومات يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم تعلن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد عن تفاصيل عمليات الإطلاق تلك.

وتشير تقديرات إلى أن إحدى القذائف التي أطلقت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر هي قذيفة تسيارية عابرة قارات. وتفيد تقارير بأنها قطعت مسافة ٧٦٠ كيلومترا وأن أقصى ارتفاع لها بلغ نحو ٩٢٠ ١ كيلومترا، مما يشير إلى أن الإطلاق ربما لم يكن ناجحا. كما تفيد التقارير بأن إحدى القذائف التسيارية التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر سقطت في البحر بالقرب من المياه الإقليمية لجمهورية كوريا.

ويدين الأمين العام بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية أفادت تقارير بأنها ذات مدى عابر للقارات، فضلا عن وابل من القذائف المختلفة خلال الأيام الأخيرة. ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الفوري لأي أعمال متهورة أخرى وإلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومما يثير القلق أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجاهل باستمرار أي اعتبار للطيران الدولي أو السلامة البحرية. وفي حين ذكرت إدارة الطيران الوطنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر أن إطلاقها للقذيفة لا يشكل خطرا على الطيران المدني أو المنطقة، فإن متعهدي الطيران مطالبون بتقييم سلامة عمليات الطيران الخاصة بهم. وللوفاء بهذا الالتزام، يعتمد المتعهدون على التنسيق بين سلطات خدمات الحركة الجوية، فضلا عن نشر المعلومات في الوقت المناسب عن الأخطار.

ويساور الأمين العام قلق عميق إزاء التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتصاعد خطاب المواجهة، بما في ذلك رسائل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية. وهذه هي المرة التاسعة التي يجتمع فيها المجلس لمناقشة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٢٢. وفي أعقاب جلستنا السابقة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9146)، ادعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن العمليات السبع السابقة لإطلاق قذائف كانت جميعها جزءا من "وحدات العمليات النووية التكتيكية".

وبينما يسعى جميع المعنيين إلى تجنب تصعيد غير مقصود، فإن موجة إطلاق القذائف والمناورات العسكرية تُسهم في الوقوع في حلقة مفرغة سلبية بين الفعل ورد الفعل. وبغية الحد من خطر سوء التقدير والحد من التوترات في المنطقة، بات من الأهمية بمكان تعزيز قنوات الاتصال على الفور، بما في ذلك الاتصالات بين الكوريتين والاتصالات العسكرية بين الوكالات. ولا تزال الأمانة العامة على اتصال وثيق بجميع الأطراف، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونظراً للمخاطر المحتملة المرتبطة بأي مواجهة عسكرية، يتعين على مجلس الأمن، في ممارسته لمسؤوليته الرئيسية، أن يفعل

كل ما في وسعه لمنع التصعيد. إن الوحدة في مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية. وتخلق وحدة مجلس الأمن أيضاً فرصة للبحث عن مسارات مختلفة ومشاركة دبلوماسية مستدامة.

ويحثّ الأمين العام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات. ويحث أيضاً الأطراف الرئيسية على استئناف جهودها الدبلوماسية، بغية تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها.

وبشكل منفصل، ما برح الأمين العام يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن منظومة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين والإنسانيين، مستعدة لإرسال الموظفين وتقديم المساعدة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومساعدتها على تلبية الاحتياجات الطبية والإنسانية، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا. ونكرر نداءنا بدخول الموظفين الدوليين والإمدادات الإنسانية بدون عوائق للتمكين من الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة ضرورية لتخفيف حدة التوترات والتغلب على المأزق الدبلوماسي وتجنب الوقوع في حلقة مفرغة سلبية بين الفعل ورد الفعل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

خلال الأسبوع ونصف الأسبوع الماضيين، زادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تفاقم اتجاه مقلق للغاية شهدناه طوال العام: الزيادة في عدد عمليات الإطلاق في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والخطب الرنانة المزعزعة للاستقرار والتهديدية، والتصعيد المستمر. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة جميع عمليات إطلاق القذائف التسيارية الـ ١٣ التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً منذ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن آخر اختبار لقذيفة تسيارية عابرة للقارات قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهي سابع قذيفة تسيارية عابرة للقارات تطلق هذا العام – يثير القلق بشكل خاص، وكذلك الأثر غير المسبوق لسقوط قذيفة تسيارية على بعد حوالي ٥٠ كيلومتراً، أو ٣٠ ميلاً، عن الخط الساحلي لجمهورية كوريا. ويتعلق الأمر بأكثر من مجرد تعزيز القدرات العسكرية غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقويض النظام العالمي لعدم الانتشار. يتعلق الأمر أيضاً بمحاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إثارة التوترات وتأجيج الخوف عمداً لدى جيرانها.

لذلك أود أن أوضح الأمر. هذه الإجراءات ليست أفعالاً تتخذها دولة مسؤولة. لقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن عدداً هائلاً بلغ ٥٩ قذيفة تسيارية هذا العام. هذا صحيح: ٥٩. إن قيام دولة عضو في الأمم المتحدة بانتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكل ما يمثله ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً هو أمر مروع. ومما يثير الجزع بنفس القدر صمت المجلس المطبق بشأن هذه المسألة. لقد أجمع ثلاثة عشر عضواً من أعضاء المجلس على إدانة الأعمال غير القانونية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ بداية العام. وأجمع ١٣ عضواً في المجلس على التصويت لفرض تكاليف على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من شأنها أن تعوق سعيها غير المشروع إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، مع البحث في الوقت نفسه عن سبل جديدة لتحسين المساعدة الإنسانية المقدمة إلى شعب البلد.

ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تمتعت بحماية شاملة من عضوين في مجلس الأمن. وقد تراجع هذان العضوان إلى الوراء لتبرير الانتهاكات المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهما بدورهما مكّنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

وجعلا من المجلس مهزلة. وهذا لا يمكن أن يستمر. إن المخاطر التي تتعرض لها المنطقة والعالم هي ببساطة كبيرة جداً. وأود أن أذكّر المجلس بمسؤوليتنا عن حماية السلام والأمن العالميين، والدفاع عن النظام العالمي لعدم الانتشار، ودعم قرارات مجلس الأمن. فلا يمكنكم التخلي عن مسؤوليات مجلس الأمن لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تبيعكم أسلحة لتأجيج حربكم العدوانية في أوكرانيا، أو لأنكم تعتقدون أنها تشكل حاجزاً إقليمياً جيداً أمام الولايات المتحدة.

لقد سمعنا هذين العضوين في المجلس يزعمان أن الولايات المتحدة وجمهورية كوريا قد أججتا التوترات في شبه الجزيرة الكورية بمناورات عسكرية. وهذا ليس سوى تكرار للدعاية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخطاباً مضللاً. تتشارك الولايات المتحدة وجمهورية كوريا في مناورات عسكرية دفاعية طويلة الأمد لا تشكل تهديداً لأحد، بغض النظر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعلى النقيض من ذلك، قالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الشهر الماضي تحديداً إن موجة عمليات الإطلاق الأخيرة التي قامت بها كانت محاكاة لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ساحة المعركة "لضرب ومحو" الأهداف المحتملة للولايات المتحدة وجمهورية كوريا. وتستخدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك ببساطة كذريعة لمواصلة النهوض ببرامجها غير المشروعة. وحتى في مواجهة تصعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى حل دبلوماسي. وقد نقلنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلبنا بالدخول في محادثات على جميع مستويات حكومتنا. وعلى الرغم من عدم مشاركة بيونغ يانغ، سنواصل السعي إلى إجراء حوار هادف. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن سلوكها الاستفزازي والتحول أخيراً إلى الدبلوماسية.

إن مصداقية المجلس باتت على المحك. فأمن كل دولة عضو في الأمم المتحدة معرض للخطر. ويجب أن ننفذ تنفيذاً كاملاً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة اللازمة لإعاقة تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. ويشمل التنفيذ الكامل مساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن انتهاكاتها للقرارات، كما التزمنا بذلك بالإجماع في القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، عقب إطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات في هذا الصدد. وأحثّ جميع أعضاء المجلس على إدانة السلوك الخطير وغير القانوني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتصدي له. وتتطلب هذه اللحظة وحدة المجلس.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على الإحاطة الثاقبة.

ومن الواضح للجميع، هنا وخارج مجلس الأمن، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل السير دون رادع في طريق انتهاكاتها السافرة لقرارات مجلس الأمن وتصعيد التوترات في شبه الجزيرة وخارجها. ولم تكن القذائف الـ ٢٣ التي أطلقت في أقل من ساعتين يوم الأربعاء أكبر عملية نشر في يوم واحد فحسب، بل كانت أيضاً تصعيداً دراماتيكياً وسلوكاً متهوراً تماماً من جانب نظام بيونغ يانغ. وهي جزء من ٥٩ قذيفة تسيارية أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أقل من عام بطريقة غير قانونية على الإطلاق وغير مبررة ولا داعي لها وغير مسبوقة.

وهي تثبت أن النظام الشمولي في بيونغ يانغ ينمو ليصبح تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين في تحد صريح للقانون الدولي ومجلس الأمن وقراراته وتجاهلها وازدراءها. وتمثل كل عملية من عمليات الإطلاق هذه انتهاكات صارخة ومقلقة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن واجب مجلس الأمن أن يتخذ موقفاً موحداً وحازماً، كما فعل من قبل، ضد هذه الانتهاكات المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا أراد أن يكون معنياً بالأمر وأن يظل ذا مصداقية.

لقد حذّرنا من قبل من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفهم صبر المجلس وصمته على أنه رخصة للقيام بالمزيد من الشيء نفسه، وها نحن ذا قد وصلنا إلى ذلك متحسّرين. وقد حان الوقت لنشعر بالأسف مرة أخرى لوجود مشروع قرار (S/2022/431) يحمل

رسالة قوية لإظهار حدود السلوك المارق استخدم ضده حق النقض – بل استخدم ضده حق النقض مرتين. وماذا كان الرد؟ كان المزيد من القذائف وعمليات الإطلاق والمخاطر.

ويواصل توجيه رسالة خاطئة إلى نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يعتبره إذنا بمواصلة خرق القانون، مع الإفلات من العقاب. وتدين ألبانيا بأشد العبارات الأعمال المتهورة وغير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل تهديدا لجيرانها المسالمين وللسلم والأمن الدوليين. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الفوري لهذا التصعيد الخطير الذي لا يحتمل.

ونرى أن الخطوات التي اتخذها النظام وقيادته لزيادة التصعيد والتحضير لتجربة نووية أخرى، مع ما لها من عواقب غير معروفة، مقلقة ومزعجة للغاية. فتلك الأعمال تخاطر بأمن شعب كوريا الجنوبية وشبه الجزيرة الكورية والمنطقة بأسرها. ولا يسعنا أن نسمح باستمرار هذه الأعمال وألا نحاسب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه الانتهاكات الصارخة. وينبغي مواجهة تسارع التصعيد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسياساتها المتعلقة بالانتشار، وتهديداتها النووية باستجابة فورية وموحدة وفعالة من جانب مجلس الأمن.

إن عدم تصدي المجلس لذلك بشكل حاسم إنما هو بمثابة تقصير في أدائه لواجبه وسيزيد من تآكل مصداقيته وأهميته. فالعالم لا يريد، ولا يحتاج أيضا، مجلسا خاملا عندما يهدد بلد ما السلم والأمن. ولا يحتاج العالم إلى مجلس صامت غير قادر على أداء ولايته الأساسية. ولا تريد الدول الأعضاء والرأي العام الدولي مجلسا يعاني من حالة شلل ذاتي، في حين أنه ينبغي أن يكون مستعدا لاتخاذ إجراء وتنفيذ ولايته. فلن يؤدي ذلك إلا إلى تشجيع نظام كيم جونغ أون على مواصلة تصعيده وتهديداته.

ولهذا السبب يتحتم على المجلس أن يوجه رسالة قوية لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أنه لن يغض الطرف أبدا عن سلوكها المتهور أو يكافئه. ولا يمكن القيام بذلك عن طريق الاختباء؛ بل يجب أن يتم من خلال الدفاع عن القانون الدولي. إن نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يريد الإصغاء إلى العقل. وهذا هو السبب في أن الجزاءات جزء من الوسائل الضرورية لدى المجتمع الدولي. إنها الوسيلة الوحيدة المتبقية. ويتوقع المجتمع الدولي أن تنفذ تنفيذا كاملا.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعوتنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للامتثال لقرارات مجلس الأمن، ووقف استفزازاتها المتهورة، ووضع حد لبرامجها النووية والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بطريقة شاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. والعودة إلى الحوار المجدي والدبلوماسية هي السبيل الوحيد للمضي قدما، وينبغي لمجلس الأمن أن يوضح ذلك تماما لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين فرنسا بأشد العبارات إطلاق كوريا الشمالية ٢٩ قذيفة، بما في ذلك عدة قذائف تسيارية، خلال الأيام الثلاثة الماضية. إن التصعيد الحالي غير مسبوق، والاستفزازات الجديدة غير مقبولة.

ويساور فرنسا قلق خاص إزاء سقوط قذيفة تسيارية على الجانب الكوري الجنوبي من الحدود البحرية، على بعد بضعة كيلومترات فقط من الساحل. وبالمثل، شعرت فرنسا أيضا بالفزع عندما علمت بإطلاق قذيفة تسيارية قيل إنها كانت ذات مدى عابر للقارات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتود فرنسا أن تؤكد للسلطات الكورية الجنوبية واليابانية تضامنها الكامل في ضوء أعمال بيونغ يانغ المزعزعة للاستقرار.

إن الزيادة في عدد تجارب القذائف التسيارية منذ بداية العام ينبغي أن تكون مدعاة للقلق للجميع. فكل عملية من عمليات الإطلاق هذه تشكل انتهاكا للقرارات التي اعتمدها المجلس بالإجماع. وفي هذا العام، حسنت كوريا الشمالية قدراتها التسيارية بهدف معلن هو تطوير برنامج

نووي تكتيكي. إنها تستخدم خطابا نوويا عدوانيا على نحو متزايد، على نحو ما يتضح من تحديث عقيدتها النووية في أيلول/سبتمبر. ولا شك أن أنشطتها لتخصيب اليورانيوم مستمرة. وفي الميدان، في يونغبيون وبونغي – ري، لاحظت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشاطا واستعدادات مستمرة لإجراء تجربة نووية سابعة.

وتتهرب كوريا الشمالية من العقوبات يوميا في البحر، وكذلك من خلال هجماتها الإلكترونية، التي توفر التمويل المباشر لبرامجها. لذلك من المهم مواصلة الضغط ومواءمته في مجالات معينة. إن المكافأة على انتهاكات القرارات بتخفيف الجزاءات سيكون إجراء غير مسؤول.

ولنتذكر أن كوريا الشمالية أطلقت في الشهر الماضي قذيفة تسيارية أثناء جلسة لمجلس الأمن، في أعقاب انتهاك خطير لسلامة أراضي اليابان. ودعونا نواجه الحقيقة – إن الانقسام في المجلس يوفر لكوريا الشمالية غطاء لمواصلة استفزازاتها. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تاريخية في مجال عدم الانتشار، وتشكل كوريا الشمالية تهديدا لجميع أعضائه.

ولذلك، ستواصل فرنسا دعوة كوريا الشمالية إلى العودة لطاولة المفاوضات بسرعة وبحسن نية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وستشجع فرنسا الحوار الضروري بين جميع الأطراف في المنطقة ولن تدخر جهدا لضمان أن يتكلم المجلس بصوت واحد ردا على هذا التصعيد غير المسبوق.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته المفيدة جدا.

تدين أيرلندا عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف مؤخرا، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. فالقذائف البالغ عددها ٢٥ قذيفة التي أطلقت في أقل من ٢٤ ساعة، بما في ذلك الإطلاق السابع للقذائف التسيارية العابرة للقارات هذا العام، يبين المسار الخطير الذي تسلكه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع وجود مخاطر جسيمة محتملة على الحركة البحرية والجوية وجيرانها والسكان المدنيين.

وتظهر عمليات الإطلاق هذه التصعيد المستمر وغير المسبوق لأنشطة القذائف غير المشروعة التي اضطلعت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال العام الماضي. ولا يزال التصعيد يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وخارجها، إلى جانب التهديد الذي تتعرض له البلدان المجاورة. ومما يبعث على القلق الشديد سقوط إحدى قذائف عمليات الإطلاق هذه، لأول مرة، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية كوريا.

وبدلا من قبول العروض الحقيقية لإجراء محادثات من جانب الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، سعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إثارة التوترات من خلال عمليات الإطلاق تلك. وقد سعت إلى النهوض ببرامجها غير المشروعة للقذائف وبرامجها النووية، بهدف معلن هو تطوير أسلحة نووية تكتيكية. ويمثل ذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويسعى إلى تقويض سلطة مجلس الأمن.

ولا يمكن أبدا قبول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة حائزة للأسلحة النووية، ولن يقبل بذلك أبدا. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوقف الفوري لأعمالها المزعزعة للاستقرار وبرنامجها للقذائف التسيارية والوفاء بالتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ونكرر الدعوة التي وجهها المجلس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتقيد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون إبطاء.

إن الحوار الصادق هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وعروض الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مطروحة على الطاولة، وجمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية وحدها هي التي تواصل رفض سلوك ذلك المسار. وفي الوقت نفسه، تؤكد عمليات إطلاق القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لجزاءات الأمم المتحدة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل مع الأمم المتحدة بشأن الحالة الإنسانية في البلد والسماح بالعودة الفورية للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقييم الاحتياجات وكفالة إمكانية تقديم المساعدة اللازمة.

لقد أوجدت الخيارات والإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حالة مقلقة للغاية لشعب ذلك البلد والمنطقة بأسرها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانضمام إلى المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي سلمي.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتوجه بالشكر للأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

تدين النرويج بأشد العبارات إطلاق عدد قياسي من القذائف خلال الأيام القليلة الماضية. ومن بين القذائف العديدة، سقطت قذيفة تسيارية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية كوريا، وهي الأقرب إلى أراضي كوريا الجنوبية من أي وقت مضى. وأطلقت قذيفة تسيارية أخرى، قدر أنها نظام قذائف تسيارية عابر للقارات، في اتجاه اليابان.

ومنذ بداية هذا العام، أجرت جمهورية كوريا الديمقراطية عددا لم يسبق له مثيل من تجارب القذائف التسيارية، في زيادة لتواترها وكثافتها. ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية. وتثير عمليات إطلاق القذائف الأخيرة التوترات وتهدد السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها وتجعل الجهود الدبلوماسية أكثر صعوبة. كما أنها تعرض الطيران المدني وحركة الملاحة البحرية في المنطقة للخطر. وهذا النمط من السلوك غير مقبول ولا يمكن أن يستمر.

ومن المؤسف أيضا أن المجلس التزم الصمت مؤخرا، حتى في الوقت الذي تواصل فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنشطتها المزعزعة للاستقرار وتصعد انتهاكاتها لقرارات المجلس ذات الصلة. ونكرر مناشدتنا المجلس إظهار الوحدة في الاستجابة للسلوك التصعيدي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعتقد النرويج أن الدبلوماسية هي السبيل الصحيح – والوحيد – للمضي قدما من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في شبه الجزيرة الكورية. ولكي يحدث ذلك، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تختار طريق الحوار.

وما فتئ أعضاء المجلس يُظهرون أنهم يأخذون الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على محمل الجد. والجزاءات جزء أساسي من جهودنا الرامية إلى تأخير تطوير برامج الأسلحة المحظورة لكوريا الشمالية والتصدي لها. وتدابير الجزاءات لا يُقصد بها أن تكون لها آثار إنسانية تضر السكان المدنيين؛ إنها جزء أساسي من جهودنا لإبطاء تطوير برامج الأسلحة المحظورة لكوريا الشمالية والتصدي لها. ويجري بالفعل البت بسرعة في طلبات الإعفاء لأغراض إنسانية في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، في حين أن الأحكام الواردة في مشروع القرار الذي تمت مناقشته في ٢٦ أيار/مايو (S/2022/431) كان من شأنها أن توسع بدرجة كبيرة نطاق آلية الإعفاء لأغراض إنسانية.

والنرويج لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون مع المجتمع الدولي وتيسير وصول الدعم الإنساني إلى شعب كوريا الشمالية، بما في ذلك وصول المنسق المقيم والأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن القائمة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

يشكل إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف في هذا الأسبوع، بما في ذلك قذيفة تسيارية عابرة للقارات، تصعيدا خطيرا

آخر. وأضم صوتي إلى الأمين العام في إدانة عمليات إطلاق القذائف إدانة قاطعة.

وأقترح على المجلس الاستجابة باتخاذ ثلاث خطوات.

أولا، ينبغي لنا أن ندين تلك الأعمال بوضوح على النحو التي هي عليها، باعتبارها تهديدا غير مقبول للسلام والأمن الدوليين، وأن نعزز أهمية تنفيذ جزاءات المجلس بالكامل.

ثانيا، يجب أن نتذكر أن تكلفة عمليات الإطلاق غير المشروعة تلك يتحملها مباشرة شعب كوريا الشمالية. وكان يمكن لملايين الدولارات التي أُنفقت على عمليات الإطلاق هذا الأسبوع وحدها أن توفر الغذاء لسكان كوريا الشمالية لأسابيع. ونكرر الدعوات الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السماح بتدفق المساعدات بحرية إلى البلد ونلاحظ أن الإعفاءات من الجزاءات تظل سارية لدعم المساعدة الإنسانية العاجلة للشعب الكوري الشمالي.

ثالثا، ينبغي لنا أن نجدد دعوتنا كوريا الشمالية إلى التعامل بصورة هادفة مع العرضين المقدمين من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا لإجراء حوار. فالدبلوماسية هي الطريق الوحيد للسلام المستدام في شبه الجزيرة.

قد نسمع عضوا أو اثنين من أعضاء المجلس يسعيان إلى مساواة التدريبات العسكرية الدفاعية المشروعة بالإجراءات التصعيدية التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا الأسبوع. وتصبح التدريبات الدفاعية آمنة عندما يتم إخطار الدول الأخرى بها مسبقا وعندما تُنفذ داخل مناطق محددة، كما حدث في تدريبات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. ولكن الأمر غير الآمن هو إطلاق القذائف التي اتفق جميع أعضاء المجلس مرات عديدة على أنه يجب ألا تمتلكها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن يكون الأمر آمناً عندما تنطوي تلك القذائف على خطر التحليق فوق دول أخرى، مما يتسبب في إطلاق الإنذارات والتحذيرات في تلك البلدان. وليس من الأمان أن تسقط القذائف على بعد ٦٠ كيلومترا تقريبا من ساحل جمهورية كوريا.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء تلك الاستفزازات.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

نجد أنفسنا مجتمعين في هذه القاعة مرة أخرى، بعد شهر بالضبط تقريبا من مناقشة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف بعيدة المدى، من بين سلسلة من عمليات الإطلاق غير القانونية الأخرى. ومنذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.9146)، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من ٣٠ قذيفة، بما في ذلك وابل من ٢٣ قذيفة قبل بضعة أيام، فضلا عن تجربة إطلاق قذيفة كان المقصود منها أن تكون عابرة للقارات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتدين البرازيل، بأشد العبارات، جميع عمليات إطلاق القذائف التسيارية تلك، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الصعب المبالغة في تقدير خطورة الوضع. فإلى جانب التهديد الذي يشكله التوسع المستمر لترسانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نرى نوعين من المخاطر في أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بإطلاق قذائف مؤخرا.

أولا، ينطوي اختبار منظومات تجريبية على مخاطر، وخاصة عندما يجري ذلك فوق مناطق مأهولة بالسكان. ونحيط علما، بقلق شديد، بالتقارير التي تفيد بأن آخر عملية لإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات ربما تكون قد فشلت بعد مرحلة انفصال القذيفة الثانية. ويشكل فشل القذائف أثناء التحليق فوق مناطق مأهولة بالسكان خطرا جسيما وغير مقبول على المدنيين في المنطقة، وكذلك على السفن والطائرات. ومرة أخرى، لم تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي إعلان للطيارين قبل عمليات الإطلاق. ويشكل أي تحليق للقذائف فوق اليابان خطرا على ملايين الأشخاص الذين يعيشون في ذلك البلد، بمن فيهم جاليتنا المؤلفة من ٢٠٠ ٠٠٠ برازيلي.

وعلاوة على ذلك، نرى نوعا ثانيا من المخاطر في التجارب المتكررة والمكثفة للمنظومات القائمة، مثل القذائف التسيارية القصيرة

المدى. وعلى الرغم من أن هذه المنظومات قد تكون أقل عرضة للفشل، فإن حجم التجارب وكم عمليات الإطلاق في عام ٢٠٢٢ ينطويان على احتمالات كبيرة للخطأ الفني أو البشري. ونحيط علما بقلق بالتقارير التي تفيد بأن قذيفة تسيارية قصيرة المدى ربما سقطت على بعد ٥٧ كيلومترا من مدينة سوكتشو الساحلية في جمهورية كوريا. وكان من الممكن أن يكون أصغر خطأ في التقدير في ذلك الإطلاق قاتلا.

تستدعي الحالة اتخاذ إجراءات عاجلة. ويجب أن تتمثل الأولوية العاجلة في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة بغية الحد من خطر وقوع حادث مميت تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم الاكتفاء بالامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولكن أيضا على الالتزام بالاتفاق العسكري الشامل لعام ٢٠١٨ المبرم مع جمهورية كوريا، والذي يشكل حاجزا مهما ضد التصعيد العسكري. ونحث كذلك جميع الأطراف في المنطقة على ممارسة ضبط النفس بغية تجنب دوامة خطيرة من التصعيد.

وبينما تدين البرازيل جميع عمليات الإطلاق غير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نعتقد أن الاستجابات ينبغي أن تكون مدروسة وأن تستهدف تجنب العمل العسكري الانتقامي الذي يمكن أن يسهم كذلك في تصعيد المخاطر في شبه الجزيرة.

ونحن نتفهم شواغل أولئك الذين يقولون إنه لا ينبغي للمرء أن يكافئ السلوك السيئ بالتواصل الدبلوماسي. ومع ذلك، فإن الدبلوماسية ليست مكافأة. فهي نسيج المجتمع الدولي وأفضل أداة لدينا لتجنب أفخاخ سوء الفهم وسوء التقدير. وهذا هو سبب إنشاء المنظمة. وهذا هو السبب في وجودنا في هذه القاعة اليوم. نحن هنا لأننا نعتقد أن من مصلحتنا الانخراط في الدبلوماسية، بما في ذلك – أو ربما بشكل خاص – مع خصوم أو منافسين محتملين.

وينبغي للمجلس أن يفعل المزيد – ليس فقط للإدانة، عند الاقتضاء، ولكن أيضا لخفض التصعيد وإنشاء قنوات للمشاركة. وقد يبدو أن هناك نهجين غير متوافقين يتم اقتراحهما في هذه القاعة: أحدهما للإدانة، والآخر، للمشاركة. ومع ذلك، فهذان ليسا نقيضين. فالمشاركة ليست مسارا بديلا. وهي مكمل وأساسي وجزء من مجموعة الأدوات التي عهد بها إلينا ميثاق الأمم المتحدة. وإذا أردنا أن يكون لدينا أي أمل في إقامة سلام دائم ومستقر في شبه الجزيرة، يجب أن نكون قادرين على القيام بالأمرين معا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد الخياري.

وتتابع الصين عن كثب التطورات في شبه الجزيرة الكورية وتشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتصاعدة. وفي ظل خلفية الحالة الدولية الحالية المعقدة والمتقلبة، نأمل أن تظل جميع الأطراف المعنية هادئة، وأن تمارس ضبط النفس، وأن تتوخى الحذر في أقوالها وأفعالها، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم التوترات ويؤدي إلى سوء التقدير.

إن تطور الأحداث والأسباب الجذرية التي أدت إلى الحالة الراهنة في شبه الجزيرة أمر واضح للجميع. فأنشطة الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا ليست بمعزل عن غيرها، وهي تتصل اتصالا مباشرا بأقوال وأفعال الأطراف المعنية. وبعد توقف دام خمس سنوات، استأنفت الولايات المتحدة والدول المعنية تدريباتها الجوية العسكرية المشتركة واسعة النطاق، بمشاركة مئات الطائرات العسكرية. وفي استعراض الوضع النووي لعام ٢٠٢٢، تكهنت وزارة الدفاع الأمريكية باستخدام كوريا الشمالية للأسلحة النووية، مدعية أن إنهاء النظام الكوري الشمالي يمثل أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجيتها النووية. كما عززت الولايات المتحدة التعاون مع بلدان ذات صلة في تطوير غواصات نووية، وقالت إنها ستنشر أسلحة استراتيجية في المنطقة.

وتدعي الولايات المتحدة وغيرها أن التدريبات العسكرية ذات طابع دفاعي، بينما تشدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تطويرها لقدراتها الدفاعية الوطنية أمر ضروري للدفاع عن النفس. وإذا استمر كل جانب في التمسك بموقفه ورفض إفساح المجال للآخر، فإن

الحالة في شبه الجزيرة ستسقط في حلقة مفرغة وستتأزم. ويظهر تطور الحالة هناك منذ عام ٢٠١٨ أنه لا يمكننا تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة وكسر الحلقة المفرغة وبناء الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف لحل المأزق بشكل كامل إلا من خلال استئناف الحوار والتشاور. وندعو الولايات المتحدة إلى الكف عن التأجيج أحادي الجانب للتوترات والمواجهة، وتحمل المسؤولية من خلال العمل، وإبداء الصدق من خلال الاستجابة بجدية للشواغل المشروعة والمعقولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية تهيئة الظروف لاستئناف الحوار الهادف.

وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية بدلا من التركيز دائما على الضغط. وينبغي للمناقشات في المجلس أن تعزز الاستقرار وتمنع الفوضى في شبه الجزيرة، وأن تساعد على استئناف الحوار والمفاوضات، وحل الصعوبات الإنسانية والمعيشية التي تواجهها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدلا من وضع عقبات أمامها. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للمجلس بصفة خاصة أن يبذل جهودا ملموسة لتخفيف جو المواجهة، وتخفيف حدة التوترات، وتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية. ويسعى مشروع قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقدم بصورة مشتركة من الصين وروسيا في المجلس إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية ومشكلة سبل العيش في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتهيئة مناخ لجميع الأطراف لتعزيز الثقة المتبادلة واستئناف الحوار وإعطاء زخم للتسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة الكورية. ولا يزال مشروع القرار مطروحا على الطاولة، ونأمل أن تنظر فيه جميع الأطراف فعليا.

والصين، بوصفها جارة قريبة لشبه الجزيرة، تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة هناك، ولا تزال ملتزمة بالحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، ونزع سلاحها النووي، ومعالجة المسائل من خلال الحوار والتشاور. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى التصدي بشكل مباشر للأسباب الجذرية للمأزق الذي طال أمده في شبه الجزيرة، واتباع نهج المسار المزدوج ومبدأ الإجراءات المرحلية والمتزامنة، ومواصلة التحرك في اتجاه التسوية السياسية وحل شواغل بعضها البعض بطريقة متوازنة من خلال الحوار والتفاوض، والتوصل إلى حلول توفيقية، والعمل بجد للحيلولة دون زيادة تصاعد الحالة. والصين مستعدة لمواصلة الاضطلاع بدور بناء لتحقيق تلك الغاية.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بوفدي اليابان وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

قبل أقل من شهر، اجتمع مجلس الأمن (انظر S/PV.9146) من أجل حالة مماثلة في مواجهة إطلاق قذيفة تسيارية بعيدة المدى. ونلاحظ مع بالغ القلق المعلومات التي تؤكد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت قذيفة تسيارية سقطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية كوريا ونفذت عملية إطلاق فاشلة أخرى لقذيفة قدر أنها قذيفة عابرة للقارات. كما أطلقت عددا من القذائف الأخرى متباينة المدى. ولم تكن هناك حالة بهذه الخطورة، فيما يتعلق بعدد عمليات الإطلاق، على الرغم من أننا نتذكر أنه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حلَّق صاروخ أُطلق فوق الأراضي اليابانية.

ومن المثير للقلق أن قرارات مجلس الأمن تُنتهك بشكل منهجي بدون أي عواقب يفرضها المجلس. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز وتطوير برنامجها النووي والتسياري، بما في ذلك من خلال تشريعاتها النووية الجديدة، على نحو يضر بهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالمثل، لا يُحترم نظام الجزاءات، وقد أتاح تجنبه مواصلة توجيه الموارد إلى مثل هذه البرامج.

وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إدانة التحديات التي تواجه سلطته بصوت موحد، فإننا نعتقد أنه ينبغي على الأقل أن يعلن تأييده لإجراء حوار دبلوماسي عاجل من أجل التوصل إلى حل شامل وتفاوضي. ونعتقد أننا ربما نجد في هذا بعض التقارب والاتفاق اللازمين حتى يمكن التعبير عن الصوت الموحد للمجلس، وهو الأمر الذي تمس الحاجة إليه في هذا الوقت.

وستواصل المكسيك تأكيد دعوتها إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وعدم القيام بأعمال من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من

الانتهاكات للقرارات أو إلى مزيد من المواجهة، ولذلك نصر على إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يؤدي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة ممثلي اليابان وجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تعرب كينيا مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء الحالة المتصاعدة حاليا بشكل خطير في شبه الجزيرة الكورية. فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٥٩ قذيفة تسيارية في هذا العام وحده، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مؤشرات مقلقة على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطور قدراتها في مجال الأسلحة النووية، مع احتمال إجراء تجربة نووية في الأيام المقبلة. فتلك الأعمال الاستفزازية التي لا هوادة فيها، للأسف، تدفع المنطقة إلى سباق تسلح لا لزوم له يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وبالنظر إلى الحالة السائدة، فإن سوء تقدير طفيف يمكن أن يغرق شبه الجزيرة الكورية في اضطرابات غير مسبوقة وستكون التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية العالمية الناجمة عن ذلك كارثية لجميع البلدان القريبة والبعيدة. ونتيجة لذلك، تكرر كينيا دعوتها إلى وقف أي أعمال استفزازية أخرى في شبه الجزيرة الكورية، امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونكرر كذلك التأكيد على أن الحوار غير المشروط والحقيقي الذي يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف في المنطقة هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق للخروج من تلك الحالة الهشة. وفي ذلك الصدد، تحث كينيا المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي لها نفوذ على كلا الجانبين، على المساعدة على استئناف المفاوضات الدبلوماسية.

ومما يثير القلق أن الاستفزازات تحدث على خلفية تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى إيلاء الأولوية لاحتياجات شعبها على المشاريع العسكرية المكلفة. وفي غضون ذلك، ينبغي لجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تنظر في المحنة الإنسانية لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جميع أعمالها وأن تحميهم من أذى لا داعي له.

السيدة كومبا بامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد خالد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لكوريا واليابان في جلسة اليوم.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية مقلقة للغاية. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت كوريا الشمالية مرة أخرى عددا من القذائف التسيارية، سقط أحدها بالقرب من ساحل كوريا الجنوبية. وتدين غابون عمليات إطلاق القذائف تلك، التي تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتزيد من حدة التوترات في جميع أنحاء المنطقة. ويشكل الإطلاق الجديد للقذيفة، وهو الأحدث في قائمة طويلة من عمليات الإطلاق منذ بداية هذا العام، تهديدا واضحا يثير ردود فعل قوية، خاصة وأنه يأتي في وقت تجري فيه مناورات عسكرية، ولا سيما مناورات جوية، في المنطقة. إن زيادة التوترات وحجم التهديد الذي يتعرض له أمن شبه الجزيرة الكورية حشدا اهتمام المجتمع الدولي ويتطلبان استجابة عاجلة ومتضافرة من المجلس. وغابون ملتزمة التزاما راسخا بنظام عدم الانتشار وبالسلام في شبه الجزيرة الكورية.

وكما قلنا من قبل، فإن استخدام الهجمات الصاروخية واستعراض القوة كدبلوماسية ليس حلا. فلا هو بناء ولا هو عملي. ويؤجج التوترات ويشعل من جديد شواغل الشعوب المتضررة. وينطوي على مخاطر وأخطار كبيرة، بما في ذلك الخطر النووي. ويدعو بلدي إلى وقف التصعيد والحوار من دون شروط بغية التوصل إلى حل يكفل إحلال السلام والقضاء على التهديد النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتعارض غابون استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونرى أنه لا ينبغي تصنيع هذه الأسلحة أو إنتاجها بسبب قدرتها الرهيبة على التدمير.

ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أنه لا يمكن التوصل إلى حل للأزمة في شبه الجزيرة الكورية إلا بالحوار والمفاوضات. وما زلنا ندعو الأطراف إلى الدخول في مفاوضات دبلوماسية واستئناف المحادثات على أساس المسارات التي وضعت في عام ٢٠١٧ من أجل التوصل إلى حل أمني متفاوض عليه لشبه الجزيرة الكورية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة اليابان وجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

إننا نجتمع مرة أخرى في لحظة تتصاعد فيها التوترات في شبه الجزيرة الكورية. فقد واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سلوكها الاستفزازي والخطير، خلال الأيام القليلة الماضية، بإطلاق سلسلة أخرى من القذائف التسيارية، منتهكة بذلك قرارات متعددة لمجلس الأمن. ويشكل إطلاق ما يقدر أنه قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر سابع إطلاق من نوعه في عام ٢٠٢٢ وحده. ويجب ألا ننظر إلى عمليات الإطلاق الأخيرة تلك بشكل منفرد. فقد استمر سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور وغير المسؤول من دون رادع لفترة طويلة جدا. ويجب على مجلس الأمن ألا يتعامل مع هذه الحالة كالمعتاد بينما تعيش شعوب اليابان وجمهورية كوريا والمنطقة تحت التهديد المستمر بخطر وشيك.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتوحد للتصدي للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم القانون الدولي، ولا سيما قرارات مجلس الأمن التي تمنعها من إطلاق القذائف التسيارية وإجراء التجارب النووية. وندين عمليات الإطلاق غير القانونية للقذائف وأي أعمال أخرى تقوض الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اختيار الدبلوماسية والحوار بدلا من الاستفزاز والتصعيد. ويظل يساورنا قلق بالغ في ذلك السياق إزاء خطط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الواضحة لإجراء تجربة نووية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب غير القانونية والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتخلي عن جميع برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية وبرامج القذائف ذات الصلة وتنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي.

ويجب على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده لصون السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وحماية النظام العالمي لعدم الانتشار. وعلى الرغم من أنه واضح أن جزاءات المجلس لم تمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير قدراتها النووية والتسيارية، فإنها ساعدت بلا شك على إبطاء وتيرة هذا التطور. ونحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بنظام الجزاءات عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) واتخاذ جميع التدابير المعقولة لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مواصلة تفادي الجزاءات. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس ومعالجة أي شواغل قد تنشأ عن التدابير التي يتخذها المجلس.

وتظل الحالة الإنسانية لشعب كوريا الشمالية مقلقة للغاية. ومن المؤسف أن موارد البلد المحدودة جدا لا تزال موجهة نحو قدراته العسكرية بدلا من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية العاجلة للشعب الكوري الشمالي. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى إلى التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية لشعبها بتيسير دخول المعونة الإنسانية والسماح لمنظمات الإغاثة والمنسق المقيم للأمم المتحدة بالاضطلاع بأنشطتهم الحيوية في البلد.

وأخيرا، ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يقف مكتوف الأيدي في مواجهة التهديد النووي الذي تشكله أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري. غير أننا نلاحظ مع الأسف أن ممثل الأمم المتحدة، كما حدث في الماضي، لم يعط صورة كاملة عن الحالة. إن المخاطر في المنطقة اليوم أكبر من أن نركز على معلومات من جانب واحد فحسب.

تعارض روسيا أي نشاط عسكري يهدد أمن شبه الجزيرة الكورية وبلدان شمال شرق آسيا. ونلاحظ مع الأسف أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية قد تدهورت مؤخرا تدهورا كبيرا، والسبب في ذلك واضح: رغبة واشنطن في إجبار بيونغ يانغ على نزع السلاح من جانب واحد عن طريق تنفيذ الجزاءات واستخدام والقوة.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا تدريبات على نطاق لم يسبق له مثيل شملت نحو ٢٤٠ طائرة عسكرية حديثة. وكان ذلك أساسا تدريبا عمليا لشن هجمات واسعة على أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما أنها لم تكن حدثا لمرة واحدة. إن أنشطة التدريب العسكري واسعة النطاق التي تقوم بها الولايات المتحدة هناك قد بدأت في آب/أغسطس. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، أجرت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان تدريبات في بحر اليابان باستخدام حاملة قذائف نووية، شملت التدريب على استهداف البنية التحتية الحيوية في أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتجري حاليا مناقشات غير مسؤولة على مستوى القيادة في تلك البلدان بشأن نشر وسائل ردع أمريكية، بما في ذلك وسائل ذات طابع نووي، في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. وفي ذلك الصدد، من الواضح أن عمليات إطلاق بيونغ يانغ للقذائف هي نتيجة للنشاط العسكري التصادمي قصير النظر للولايات المتحدة في محيط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يضر بشركائها في المنطقة وكذلك بالحالة في شمال شرق آسيا ككل.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن النظر إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية بمعزل عن العمليات المعقدة التي تجري حاليا في ذلك الجزء من العالم. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ الترويج المتزايد من جانب واشنطن لعقيدتها الأمنية الأحادية الجانب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي لا تؤدي إلا إلى خلق مخاطر جديدة لبلدان المنطقة وترمي إلى تقسيمها وفقا لمبدأ "من ليس معنا، فهو ضدنا". وينطوي جانب من تلك الأنشطة على إنشاء تكتلات عسكرية جديدة، مثل التحالف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، مما يثير شكوكا جدية بشأن النوايا الحسنة لتلك الدول. وتتشاطر بيونغ يانغ تلك الشكوك، لأن هذه الإجراءات لا تسهم في إقامة حوار.

ونأسف بشدة لأن زملاءنا الغربيين يتجاهلون باستمرار النداءات المتكررة التي توجهها بيونغ يانغ للولايات المتحدة لوقف أنشطتها العدائية بغية إتاحة فرص للحوار. ولم تؤخذ في الاعتبار التنازلات التي قدمتها بيونغ يانغ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ والإشارات الإيجابية التي أرسلتها. وبسبب موقف الولايات المتحدة على وجه التحديد، لم يستجمع المجلس القوة الكافية للاستجابة على النحو المناسب وتعزيز عملية الانفراج.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي تسخير آليات الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، آليات مجلس الأمن لدعم الحوار بين الكوريتين والمفاوضات المتعددة الأطراف، بدلا من أن تصبح عائقا أمامهما. وعندئذ فحسب سيتسنى مناقشة الحلول الفعالة للمشاكل المتراكمة في المنطقة، بما في ذلك المسألة النووية، على أساس اتفاقات مقبولة للطرفين.

وتتجاوز زيادة تصعيد الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل التدابير الرامية إلى التصدي لبرامج القذائف والأسلحة النووية المحظورة، مما يهدد مواطني كوريا الشمالية باضطرابات اجتماعية واقتصادية وإنسانية غير مقبولة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يناقش فيها المجلس الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية وأهمية إيجاد حل سياسي – دبلوماسي واتخاذ واشنطن لخطوات حقيقية تتجاوز مجرد الوعود بإقامة حوار موضوعي مع بيونغ يانغ. ولا يبدو أن زملاءنا الغربيين على استعداد للقيام بأي من هذه الأشياء. وفي ذلك الصدد، يجب ألا نتوقع حدوث معجزة. ويهدد تكثيف التدابير العسكرية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها بزيادة حدة التوترات في شبه الجزيرة، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها على منطقة شمال شرق آسيا بأكملها.

فما هي خياراتنا إذن؟ في رأينا أن هدفنا اليوم هو ضمان أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تؤكد من جديد، عمليا،

استعدادها لاستئناف الحوار تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا والالتزامات المتعهد بها. ولا يزال مشروع القرار السياسي والإنساني الذي قدمته روسيا والصين مطروحا على الطاولة، شأنه شأن مبادرات البلدان الأخرى، التي يمكن أن تشجع الأطراف حقا على تكثيف جهود التفاوض.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته والترحيب بسفيري اليابان وجمهورية كوريا في جلستنا اليوم.

في الماضي، أعربنا عن قلقنا إزاء عمليات الإطلاق الأخيرة للقذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونلاحظ الآن التقارير التي تفيد بقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذيفة تسيارية عابرة للقارات مرة أخرى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويأتي ذلك في أعقاب عمليات إطلاق أخرى جرت في الشهر الماضي، والتي اجتمع مجلس الأمن أيضا بشأنها (انظر S/PV.9146). وتشكل عمليات الإطلاق هذه انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤثر على السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وتدعو الهند إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نكرر التأكيد على أهمية التصدي لانتشار التكنولوجيات النووية وتكنولوجيات القذائف فيما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقتنا. إن انتشار التكنولوجيات النووية وتكنولوجيات القذائف مسألة مثيرة للقلق، لأن لها أثرا سلبيا على السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك على الهند.

ونكرر تأكيد دعمنا المستمر لنزع السلاح النووي من أجل تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وتصب كفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية في مصلحتنا الجماعية. وفي المستقبل، سنواصل دعم الحوار والدبلوماسية بوصفهما وسائل حل المسائل في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بممثلي اليابان وجمهورية كوريا في جلستنا.

في هذا الأسبوع وحده، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من ٢٠ قذيفة، ليصل العدد الإجمالي منذ بداية العام إلى أكثر من ٥٠ قذيفة. وتشكل عمليات إطلاق القذائف تلك، التي لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والتواتر والتنوع، وفي بعض الحالات، المسار، انتهاكا واضحا للعديد من قرارات مجلس الأمن. والتقارير التي تفيد بأن إحدى القذائف التي أطلقت في هذا الأسبوع كانت قذيفة تسيارية عابرة قارات، إلى جانب حقيقة أن قذيفة سقطت في منطقة قريبة جدا من المياه الإقليمية لكوريا الجنوبية، تمثل مرحلة جديدة وخطيرة من تصعيد التوترات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم.

ويساور غانا قلق بالغ إزاء عمليات الإطلاق الحالية وغيرها من عمليات الإطلاق التي سبقتها، وهو ما تشجبه بشدة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فلا يفصلنا عن أن نشهد مواجهة مفتوحة في شبه الجزيرة سوى مجرد سوء فهم واحد أو سوء تقدير واحد. ومن المؤكد أن المجلس لم يعد بإمكانه أن يغض الطرف عن احتمالات حدوث مواجهة مفتوحة في شبه الجزيرة الكورية. إن العالم هش بالفعل، ويجب أن نضمن أننا نتجنب أي احتمال من هذا القبيل. إننا نقف عند منعطف حاسم.

خلال الجلسة السابقة للمجلس بشأن الحالة في الشهر الماضي (انظر S/PV.9146)، أعرب العديد من الأعضاء عن قلقهم إزاء الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لتخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة وفي المنطقة الأوسع نطاقا. وعلى الرغم من أن المجلس لم يستطع الاتفاق على مسار مقبول للمضي قدما، فإن إجراءاتنا في المستقبل ينبغي ألا تكون متباينة. فالتقاعس عن العمل ليس خيارا. ولذلك، هناك حاجة إلى وحدة الصف والهدف في مجلس الأمن.

ويجب علينا في المجلس أن ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات ملموسة وفورية وعاجلة للامتناع عن إجراء المزيد من تجارب إطلاق القذائف وأن ندعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات في المنطقة. ويجب علينا أيضا أن نكرر نداءنا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف حوار بناء وذي مصداقية مع الأطراف ذات الصلة بطريقة تقر بالشواغل الأمنية الإقليمية والعالمية.

ونأمل أن يتمكن المجلس والأطراف الأخرى ذات الصلة من التصرف بطريقة سريعة لتبديد خطر وقوع مواجهة مفتوحة في شبه الجزيرة الكورية وفتح الباب أمام سيادة أجواء تحافظ على السلام، فيما تكفل في الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

في الجلسة العلنية السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، التي عقدت قبل شهر واحد فقط (انظر S/PV.9146)، حث كل عضو في المجلس تقريبا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أعمالها الاستفزازية المستمرة وعلى التقيد التام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختارت أن تتجاهل التزاماتها تماما وتواصل استفزازاتها غير المشروعة.

وتدين جمهورية كوريا، بأشد العبارات، العدد القياسي لعمليات إطلاق القذائف التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال اليومين الماضيين. فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من سبعة قذائف تسيارية وأكثر من ١٠ قذائف أخرى، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ طلقة مدفعية، خلال نصف يوم فقط في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان من بينها قذيفة تسيارية غير عادية حلقت فوق الحدود البحرية الفعلية بين الكوريتين، أي فوق ما يسمى بخط الحد الشمالي، لأول مرة منذ انقسام شبه الجزيرة الكورية. وسقطت تلك القذيفة في البحر على بعد ٥٧ كيلومترا فقط من مدينة سوكتشو الكورية المزدحمة. وقد نم ذلك السلوك بوجه خاص عن تهور وخطورة وافتقار للحكمة. وأطلقت بيونغ يانغ عقب ذلك قذيفة تسيارية عابرة للقارات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن عمليات الإطلاق الأخيرة التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترتبط ارتباطا مباشرا بخطة زعيمها المعلنة لتعزيز قدرتها التكتيكية في مجال الحرب النووية.

وتنتهك هذه السلسلة من الأعمال الاستفزازية لكوريا الشمالية العديد من قرارات مجلس الأمن انتهاكا صارخا. وهي لا تشكّل تهديدا كبيرا لشبه الجزيرة الكورية وخارجها فحسب، بل وتحديا خطيرا للنظام العالمي لعدم الانتشار. ومن المؤسف بصفة خاصة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكرر استفزازاتها الخطيرة في تجاهل تام لفترة الحداد الوطني في جمهورية كوريا.

وإذ نشهد كيف تهدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواردها الشحيحة بتفجير أكثر من ٥٠ قذيفة تسيارية في السماء هذا العام وحده، لا يسعني إلا أن أطرح سؤالا واحدا. ما الذي تجنيه من كل تلك العمليات التي تأتي على حساب رفاه شعبها وسبل عيشه؟ تشير بعض التقديرات إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنفقت عشرات الملايين من الدولارات على إطلاق القذائف في يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر فقط، وهو مبلغ ربما كان يكفي لتغطية وارداتها السنوية من الأرز من الصين. ولا تزال جمهورية كوريا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية وحالة حقوق الإنسان البالغة السوء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأرى أن مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستفزازاتها قد تبين أن الوقت قد حان لسد الثغرات وكفالة التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعملنا الموحد ضروري لجعل

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدخل في حوار جاد. ولذلك ندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يجب أن يتوقف أخيرا سلوك بيونغ يانغ التصعيدي، ويجب أن تخضع للمساءلة عن انتهاكها المستمر للالتزامات الدولية. ومن ذلك المنطلق، من المؤسف جدا أن مجلس الأمن لم يعتمد – لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦– ردا على استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية مشروع قرار مجلس الأمن (S/2022/431) في أيار/مايو، بسبب معارضة عضوين دائمين. إن صمت المجلس المطبق على استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا تعد ولا تحصى لا يؤدي إلا إلى زيادة جرأة سلوك بيونغ يانغ المتهور. ومن المؤسف أن هذا هو بالضبط ما نشهده اليوم. ويجب على المجلس أن يتوقف عن الجلوس مكتوف الأيدي ويفي بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وكما أقررتم، سيدي الرئيس، في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، يبدو أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وشك إجراء تجربتها النووية السابعة. وفي ضوء ما تقدم، أحث المجلس والمجتمع الدولي بقوة على إيصال صوته الموحد وتوجيه تحذير واضح إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه من غير المقبول ببساطة إجراء تجربة نووية أخرى وأنها ستقابل حتما برد حازم جدا.

ولأكن واضحا: ليس هناك أي عذر للاستفزازات غير القانونية الأخيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد شهدنا بوضوح سلسلة من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك عدة قذائف تسيارية عابرة للقارات، من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في النصف الأول من هذا العام، في ظل عدم وجود مناورات عسكرية مشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة. وذلك دليل واضح على أن المساواة الخاطئة بين السلوك المتهور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمناورات السنوية المشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، التي يشير إليها أحيانا اثنان من الأعضاء الدائمين، لا تستند إلى أساس. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مساعينا الدفاعية ردا على التهديد العسكري المباشر الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واجب على أي حكومة مسؤولة.

وتود جمهورية كوريا أن تؤكد من جديد أن باب الحوار لا يزال مفتوحا بالرغم من الاستفزازات والتهديدات التصعيدية التي لم يسبق لها مثيل، وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى المساعي الدبلوماسية بشأن نزع السلاح النووي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر أيضا إلى السيد خالد الخياري على إحاطته.

لا بد لي أن أبدأ بالإعراب عن أسفي الشديد لاضطرار مجلس الأمن للاجتماع مرة أخرى ردا على أعمال كوريا الشمالية غير القانونية. فالاستفزازات المتكررة والمستمرة التي ترتكبها كوريا الشمالية لم يسبق لها مثيل من حيث تواترها وطريقتها. فهي تشكّل تهديدا خطيرا ووشيكا لأمن المنطقة، بما في ذلك اليابان وجمهورية كوريا، وتطرح تحديا واضحا وخطيرا أمام المجتمع الدولي. وندين بشدة استفزازات كوريا الشمالية المتكررة وانتهاكاتها لقرارات المجلس. لقد اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) في عام ٢٠١٧. وقرر المجلس اتخاذ إجراء إذا أطلقت كوريا الشمالية قذيفة تسيارية عابرة للقارات.

ومع ذلك، عجز المجلس عن اتخاذ أي إجراء. وكلنا نتذكر استخدام حق النقض الذي حال دون اتخاذ المجلس لإجراء في أيار/مايو. فما الذي حدث عقب ذلك؟ شهدنا عددا قياسيا من عمليات إطلاق القذائف في فترة زمنية قصيرة، بما في ذلك قذيفة تسيارية حلقت فوق اليابان لأول مرة منذ خمس سنوات. وردا على تلك الإجراءات، اجتمع المجلس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ولكنه لم يستطع حتى إصدار بيان صحفي، ولم يتمكن مرة أخرى من توجيه رسالة واضحة. فما الذي حدث عقب ذلك؟ شهدنا مجموعة تاريخية من عمليات إطلاق

القذائف، بما في ذلك إطلاق محتمل لقذيفة تسيارية عابرة للقارات هذا الأسبوع. وعبرت إحدى القذائف التسيارية التي أطلقت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر خط الحد الشمالي وسقطت بالقرب من المياه الإقليمية لجمهورية كوريا، وهو ما لم يحدث من قبل.

ويجب أن نعترف بأن تلك الانتهاكات المتعمدة والمتكررة لقرارات المجلس جاءت في أعقاب تقاعس المجلس لفترة طويلة عن العمل جراء الموقف السلبي لبعض أعضائه، الذي لم يسمح للمجلس بتوجيه رسالة موحدة والرد بفعالية. إننا نواجه تصعيدا بعد ضبط النفس المؤسف الذي مارسه المجلس بسبب خلل في أداء مهامه. ومن واجب المجلس أن يضع حدا لهذه الحلقة المفرغة. فقد حان الوقت لتوجيه رسالة موحدة وحازمة. ولا ينبغي للمجلس أن يكون مجرد متابع للشؤون الدولية، بل ينبغي له أن يشكّلها بنشاط عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة.

وقد ذكر ممثل كوريا الشمالية بوضوح، في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام (انظر A/77/PV.14)، أنها لم تعترف قط بقرارات الأمم المتحدة هذه ولن تقبلها في المستقبل أيضا. فكيف يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن ذلك التحدي الصارخ لسلطته؟ فقرارات المجلس نفسها، التي اتخذت بالإجماع، يُستخف بها. وهل تقييد اتخاذ المجلس للإجراءات هو الرد المناسب على ذلك؟ بالتأكيد لا.

دعونا نواجه حقائق بسيطة. من الذي ينتهك القواعد التي وضعها المجلس؟ لا يوجد سوى إجابة واقعية واحدة. إنها كوريا الشمالية. وأي محاولات لتبرير الأعمال الطائشة وغير القانونية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست مقنعة. وينبغي للمجلس أن يلتزم بقراراته، حتى لو رفضت كوريا الشمالية القيام بذلك. وينبغي لأعضاء المجلس أن يفوا بمسؤولياتهم. فلنوضح جليا تصميم المجلس على مطالبة كوريا الشمالية بعدم إجراء أي عمليات إطلاق أو تجارب نووية أخرى أو أي استفزاز آخر وأن تمتثل لجميع القرارات ذات الصلة. وينبغي ألا ندع مصداقية المجلس تتعرض لتقويض جراء التقاعس عن العمل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.